نشرة صندوق النقد الدولي

اللجنة المكلفة برسم السياسات

وزراء مالية العالم يساندون التحركات الداعمة للتعافي من الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٥ إبريل ٢٠٠٩

- اللجنة المكلفة برسم سياسات الصندوق تساند التحركات الداعمة للتعافي من ركود الاقتصاد العالمي
- وتؤيد زيادة كبيرة لموارد الصندوق بغية التصدي للأزمة الاقتصادية
- وصندوق النقد الدولي ينظر في إصدار السندات كوسيلة تقدم بها البلدان مساهمات للصندوق

أعلن وزراء مالية العالم التزامهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التعافي من أعمق ركود يمر به الاقتصاد العالمي منذ فترة الركود الكبير وأيدوا التحركات الرامية إلى زيادة الموارد المتاحة للإقراض لدى صندوق النقد الدولي بغية التصدي للأزمة وتوفير شبكة للأمان الاجتماعي تكفل حماية أفقر سكان العالم.

أكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة المكلفة برسم سياسات الصندوق والتي تضم ٢٤ من البلدان الأعضاء، أن للصندوق دورا محوريا في استعادة النمو والقيام بمتابعة منتظمة للإجراءات التي تتخذها الحكومات على مستوى العالم لتحديد ما إذا كانت الأمور تتطلب إجراءات إضافية.

وقال السيد يوسف بطرس غالي، رئيس اللجنة الدولية ووزير المالية المصري، إن المشاركين يمكنهم أن يلمسوا بوادر التعافي المستقبلي. وأضاف: "لدينا مشكلات خطيرة. ونحن جادين تماما فيما نتخذه من إجراءات. ولكن الأمور بدأت تتحسن. ومع الحرص والحذر يمكننا القول بأن الغيوم بدأت تنقشع."

ومن جانبه صرح السيد دومينيك ستراوس–كان بأن وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي تعتمد اعتمادا كبيرا على فعالية التدابير المتخذة للتصرف في القروض الرديئة التي لا تزال مسجلة في دفاتر البنوك الكبرى.

رد فعل غير مسبوق على صعيد السياسات

التقى وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية ووزراء التنمية في العاصمة واشنطن لحضور اجتماعات الربيع التي يعقدها الصندوق والبنك الدولي في خضم أزمة هي الأسوأ على مستوى الاقتصاد العالمي منذ إنشاء المؤسستين قرب نهاية الحرب العالمية الثانية.

وصرح الصندوق بأن الثقة بدأت تعود بالتدريج إلى الأسواق تأثرا برد الفعل غير المسبوق الذي صدر على مستوى السياسات في مواجهة أزمة الاقتصاد العالمي ــ بما في ذلك التوسع الأخير في الموارد المتوافرة للمؤسسات الدولية وتعزيز إطار الإقراض المطبق في الصندوق.

لكن صندوق النقد الدولي نبه في عدد ٢١ إبريل من *تقرير الاستقرار المالي العالمي* الذي يصدره مرتين سنويا إلى أن التحديات أمام استعادة الاستقرار المالي لا تزال كبيرة.

وفي تصريح للسيد هوزيه فينيالز، المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بالصندوق، قال إنه "ينبغي مواصلة الإجراءات الحاسمة والفعالة اللازمة للحفاظ على هذه البوادر الدالة على التحسن والعمل على تعزيزها، والإسهام في توفير قاعدة أكثر استقرارا وصمودا يرتكز عليها النمو العالمي المستمر."

يُتوقَّع استئناف النمو في العام القادم

تشير آخر تنبؤات صندوق النقد الدولي الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي إلى انكماش الاقتصاد العالمي بواقع ١,٣% في عام ٢٠٠٩. ومن المنتظر انخفاض معدل الانكماش اعتبارا من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، ولكن التوقعات تشير إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج في البلدان التي تمثل اقتصاداتها ثلاثة أرباع الاقتصاد العالمي. كذلك يُتوقع استئناف النمو في عام ٢٠١٠ بمعدل ١,٩%، وإن كان هذا المعدل أبطأ من المعتاد في فترات التعافي السابقة.

وقد صرح أوليفييه بلانشار، كبير اقتصاديي الصندوق، في حديث للصحفيين بأن الاقتصاد العالمي تتلاطمه تيارات متصارعة، حيث يعمل انهيار مستوى الثقة والطلب على جذب الاقتصاد إلى الأسفل بينما تعمل التدابير التنشيطية الحكومية وآليات تحقيق الاستقرار الطبيعية على جذبه إلى الأعلى.

ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، مع بطرس غالي، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وجون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام، في المؤتمر الصحفي الذي عقدته اللجنة (الصورة: صندوق النقد الدولي).

"الوقت ليس ملائما للتراخي، والحاجة لانتهاج سياسات قوية على مستوى الاقتصاد الكلي وخاصة على المستوى المالي أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولكن وجود كل هذه السياسات يشير إلى وجود ضوء في نهاية النفق الطويل. فمن الممكن أن يصبح النمو موجبا مع نهاية هذا العام، كما يمكن أن تبدأ البطالة في التراجع مع نهاية العام المقبل."

ويأتي اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية عقب الإجراءات القوية الرامية لمواجهة الأزمة والتي اتفق عليها قادة مجموعة العشرين المؤلفة من اقتصادات صناعية واقتصادات أسواق صاعدة إبان اجتماعها في لندن في الثاني من إبريل الجاري، والتي بدأت تحقق أثرا لصالح أفقر بلدان العالم.

وقد حددت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية النقاط الأساسية التالية في بيانها الصادر في ٢٥ إبريل:

• ***تأمين تعافي الاقتصاد:*** تتعهد البلدان الأعضاء في الصندوق باتخاذ إجراءات إضافية لتأمين تعافي الاقتصاد، بما في ذلك استعادة العافية المالية للبنوك، واتخاذ إجراءات تعاونية للتأكد من سلامة المؤسسات المؤثرة نظاميا، ومواصلة تطبيق السياسات التوسعية.

• ***تقييم إجراءات السياسة:*** أكدت لجنة الشؤون النقدية والمالية مجددا الدعوة التي صدرت من قبل عن مجموعة العشرين بأن يُجري الصندوق تقييما منتظما للإجراءات المتخذة لاستعادة النمو العالمي والتوصية بالإجراءات التي لا يزال ينبغي اتخاذها.

• ***تجنب الحمائية:*** دعت اللجنة الدولية إلى التعجيل باختتام جولة مباحثات الدوحة التجارية، مما سيسهم في إعطاء دفعة لتعافي الاقتصاد العالمي، كما شددت على أهمية تجنب الحمائية.

• ***تحسين رقابة الصندوق على الاقتصاد:*** شددت اللجنة على ضرورة أن يعمل كل من الصندوق وبلدانه الأعضاء على رفع فعالية الأنشطة الرقابية التي يمارسها الصندوق، بما في ذلك الاهتمام بالمصادر التي تنشأ عنها المخاطر النظامية.

• ***زيادة موارد الصندوق:*** ساندت اللجنة التحركات الداعمة لزيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار، وذلك مبدئيا من خلال القروض الثنائية من البلدان الأعضاء ثم من خلال "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) في صيغتها الموسعة والأكثر مرونة.

• ***مساندة إصلاح الصندوق لهيكل الإقراض والشرطية:*** رحبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بإصلاح إطار الإقراض من موارد الصندوق، بما في ذلك إنشاء خط ائتمان مرن جديد، ومضاعفة حدود الاستفادة من موارد الصندوق بالنسبة لجميع المقترضين.

• ***دعم البلدان منخفضة الدخل:*** تعزيزا لما أسمته اللجنة الدولية بشبكة الأمان المالي العالمية، أعربت عن مساندتها لمضاعفة طاقة الصندوق الحالية على منح القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل، كما أيدت التحركات الداعمة للنظر في إمكانية تقديم القروض بشروط أيسر للبلدان الأشد فقرا. وحثت اللجنة الدولية البلدان المانحة الكبرى أيضا على الوفاء بالتزامات المعونة التي تعهدت بتوفيرها.

• ***إصدار حقوق السحب الخاصة:*** دعت اللجنة الدولية إلى التعجيل بالموافقة على إجراء تخصيص لمرة واحدة لحقوق السحب الخاصة، وهي شبه العملة الخاصة بصندوق النقد الدولي، وتخصيص عام بقيمة ٢٥٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة قبل انعقاد اجتماعات الصندوق السنوية في اسطنبول في شهر أكتوبر القادم. وسوف يترتب على ذلك أيضا إتاحة ١٩ مليار دولار أمريكي إضافية للبلدان منخفضة الدخل.

• ***تشجيع الإصلاح في نظام الحصص والأصوات:*** أيدت اللجنة الدولية التحركات الرامية لتحسين تمثيل الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان منخفضة الدخل، وهو ما يشمل المصادقة الفورية على الإصلاحات

المتفق عليها في إبريل ٢٠٠٨ بشأن نظام الحصص والأصوات، والعمل على وضع صيغة جديدة للحصص قبل موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩.

- ***إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق:*** دعت اللجنة إلى إجراء إصلاحات أوسع نطاقا تكفل مشاركتها مشاركة فعالة في عملية صنع القرارات الاستراتيجية التي يصدرها الصندوق.

وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ٢٤ عضوا من أعضاء مجلس محافظي الصندوق أو وزراء البلدان الأعضاء أو غيرهم من المسؤولين على نفس المستوى. وتتوافق عضوية اللجنة الدولية مع تشكيل المجلس التنفيذي بالصندوق.

إمكانية إصدار السندات

يسعى الصندوق إلى إيجاد سبل لزيادة موارده حتى يصبح قادرا على تقديم مزيد من القروض خلال الأزمة الراهنة. وقد أقرض الصندوق موارد بالفعل أو تعهد بتوفيرها من خلال خطوط الائتمان بما يزيد على ١٠٠ مليار دولار أمريكي لمساعدة البلدان على تجاوز الأزمة ومحاربة الركود الاقتصادي العالمي.

وقد تعهدت بعض البلدان أو المناطق كاليابان والاتحاد الأوروبي بتقديم موارد للصندوق مباشرة. وصرح السيد ستراوس- كان للصحفيين بأن طرح سندات لكي تستثمر فيها عدة بلدان، مثل الصين، هو إحدى الوسائل الأخرى لتدبير الموارد.

وذكر السيد ستراوس- كان أنه تم بالفعل إحاطة المجلس التنفيذي علما بإمكانية اللجوء إلى هذا الحل، وصرح بأن "مناقشاتنا الحالية مع مختلف الدائنين تدور حول سبل التنفيذ، والمبلغ الذي يعتزمون استثماره."

وقال سيادته: "إنني على ثقة من أن هذه الأداة سوف يتم استخدامها نظرا لما تتميز به من مرونة. كذلك فهي موضع اهتمام عدد كبير من البلدان،" مضيفا أن الصندوق أعد نموذجا قياسيا لصيغة الاتفاق الموحدة مع البلدان التي ستستثمر في هذه السندات.

وفيما عدا الصين، لم يصرح السيد ستراوس- كان بالبلدان التي يمكن أن تكون مهتمة بالاستثمار في هذه السندات، ولكنه ذكر أن هناك عددا غير قليل. وسوف تستثمر هذه السندات من خلال البلدان الأعضاء الراغبة بشكل مباشر وليس في أسواق رأس المال الخاصة.

"استراتيجية الخروج"

صرح السيد ستراوس- كان للصحفيين بأنه رغم وجود اتفاق عام بين أعضاء الصندوق على ضرورة التدابير التنشيطية المالية في البلدان المنفردة، فقد اختلفت الآراء حول مدى الحاجة الراهنة لوضع "استراتيجيات خروج" من إجراءات الطوارئ تطبق عند زوال الأزمة.

ولكنه قال إن "استراتيجية الخروج يجب أن تؤخذ في الاعتبار في أقرب فرصة ممكنة" من وجهة نظر صندوق النقد الدولي.

آليات الإنذار المبكر

بدأ صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي مؤخرا عملية مشتركة نصف سنوية للإنذار المبكر، بهدف تحديد المخاطر الناشئة وتسليط الضوء على ما يلزم من إجراءات وقائية على صعيد السياسات. وقد صرح المدير العام أمام اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بأن الصندوق أسهم في هذه الجهود بالتوسع في تحليلاته المتعلقة بمدى التعرض للمخاطر حتى أصبحت تشمل الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء.

لجنة التنمية

وفي "لجنة التنمية" المكلفة بتقديم المشورة للصندوق والبنك الدولي حول قضايا البلدان النامية نبه الوزراء إلى احتمال أن تتحول الأزمة في البلدان النامية إلى "كارثة إنسانية وتنموية."

وصرحت اللجنة في بيان أصدرته بأن "التقدم الذي أُحرِز بجهد شاق لتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" أصبح مهددا بالخطر. فقد دفعت الأزمة بأكثر من ٥٠ مليون نسمة أكثرهم من النساء والأطفال إلى هاوية الفقر المدقع. وعلينا جميعا أن نعمل على تخفيف أثر هذه الأزمة على البلدان النامية مع تيسير مساهمتها في تعافي الاقتصاد العالمي."

وحثت اللجنة البلدان المانحة على ترجمة تعهداتها إلى إجراءات منسقة وموارد إضافية.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.

سوق في العاصمة الإندونيسية جاكارتا: تشير التوقعات إلى عودة النمو العالمي في عام ٢٠١٠، وإن كان بمعدل أبطأ من المعتاد في حالات التعافي السابقة (الصورة: Bagus Indahono/epa/Corbis)